

١- سنن الدارقطني

تأليف شيخ الإسلام حافظ عهده، النزيل في علم الحديث ومعرفة علامته عالم

الإمام الكبير علي بن عمر الدارقطني

المولود سنة ٣٠٦ والمتوفى سنة ٣٨٥ هجرية

الجزء الأول

عنى تبصير وتنسيق وترقيم وتحقيق بحسب السنة النبوية وفهاردها

السيد عبد الله هاشم بمانى المدني

بالمدينة المنورة - الحجاز

١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م

وربيل

٢ التعليقات لمغني علي الدارقطني

تأليف المحدث العلامة

أبي الطيب محمد بن يحيى العظيم باري

دار المحاسن للطباعة

٢٨ شارع أبيهش - القاهرة

دينار الطاحي عن يونس عن الحسن ، عن أبي بكرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« إن الله عز وجل إذا تجلى لشيء من خلقه خشع له » ، تابعه نوح بن قيس عن يونس
ابن عبيد .

١٠ - حدثنا أبو سعيد الأصبخري ثنا محمد بن عبد الله بن نوفل ثنا عبيد بن يعيش ،
ثنا يونس بن بكير عن عمرو^(٧) بن شمر عن جابر ، عن محمد بن علي قال : إن لمهدين آيتين لم
تكونا منذ خلق السماوات والأرض ، تنكشف القمر لأول ليلة من رمضان ، وتنكشف
الشمس في النصف منه ، ولم تكونا منذ خلق الله السماوات والأرض .

١١ - حدثنا ابن أبي داود ثنا أحمد بن صالح ومحمد بن سلية قالنا ابن وهب ، عن عمرو
ابن الحارث أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه عن أبيه ، عن عبد الله^(٨) بن عمر عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينخسفان لموت أحد
ولا حياته ، ولكنهما آيتان من آيات الله ، فإذا رأيتهما فصلوا » .

الآخرة أعني : ولكن الله إذا تجلى لشيء الخ وإنما في سنن النسائي من حديث قبيصة الهلالي
ومن حديث النعمان بن بشير ولفظه : إن الله عز وجل إذا بد الشيء من خلقه خشع له ، وقد
أطال الحافظ ابن القيم الكلام في معنى هذه الزيادة في كتابه مفتاح دار السعادة بما لا مزيد
عليه . قوله : عمرو^(٧) بن شمر عن جابر ، كلاهما ضعيفان لا يحتج بهما . قوله : عن عبد الله^(٨)
ابن عمر ، الحديث أخرجه الشيخان ، وأعلم أنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف
والخسوف في كل ركعة بركوع ، وفي كل ركعة ركوعان ، وفي كل ركعة ثلاث ركوعات ،
وأربعة ركوعات ، وخمسة ركوعات ، قال الحافظ في فتح الباري : وجمع بعضهم
بين هذه الأحاديث بتعدد الواقعة ، وأن الكسوف وقع مراراً فيكون كل من هذه الأوجه
جائزاً ، وإلى ذلك ذهب إسماعيل بن راهويه ، لكن لم يثبت عنده الزيادة على أربع ركوعات ،
وقال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وغيرهم : يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك ، وهو
من الاختلاف المباح ، وقواه النووي في شرح مسلم . والله أعلم .